الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

تقرير خاص
أيار 2009

# الحيز الآخذ بالانكماش:
# تقلص المناطق الحضرية وتجزئة المناطق الريفية في محافظة بيت لحم

يقوم هذا التقرير حول محافظة بيت لحم بتوثيق عملية تضييق الخناق على بؤرة المركز الحضري عبر مزيج من البنية التحتية، بما فيها الجدار والمستوطنات والبؤر الاستيطانية. وهناك القيود الإدارية في المناطق الشرقية من المحافظة (منطقة ج، المناطق العسكرية المغلقة والمحميات الطبيعية) التي تحد من إمكانيات التوسع الحضري ومساحات المراعي والحيز لأسباب التخطيط والتطوير على مستوى المحافظة.

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف 02-5829962 | فاكس 02-5825841 | ochaopt@un.org I www.ochaopt.org

## TIMELINE

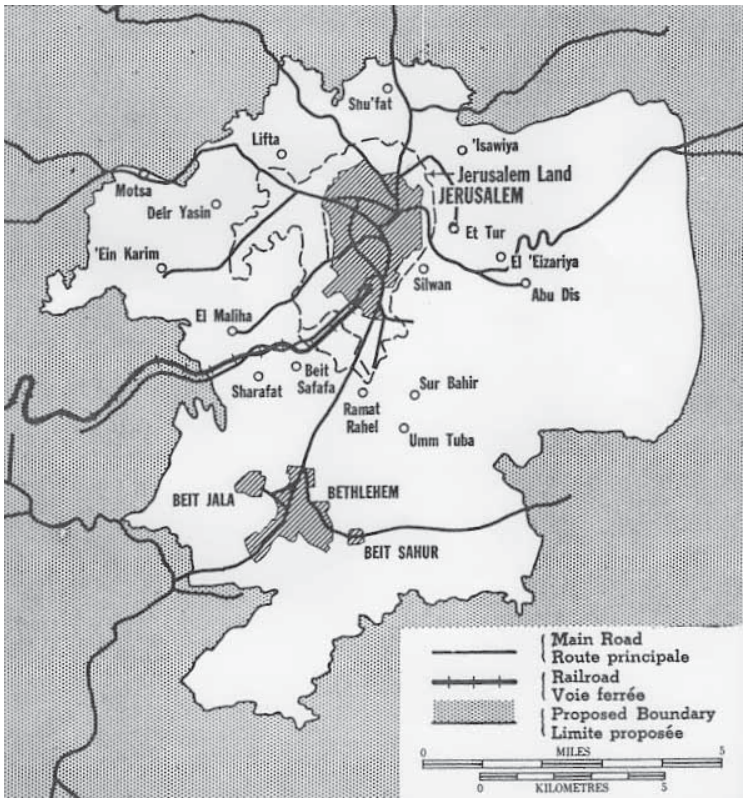


*Corpus Separatum, 1947*

1947: خطة التقسيم الصادرة عن الأمم المتحدة تنظر إلى بيت لحم والقدس على أنها لن تكون تابعة للدولة العربية أو اليهودية، بل ستكون كيانا منفصلا يخضع للوصاية الدولية.

1948: التجمعات السكانية في بيت لحم تخسر أراض كنتيجة للحرب العربية-الإسرائيلية الأولى: تم إقامة ثلاثة مخيمات لاجئين في بيت لحم للاجئين الفلسطينيين.

1967: حرب حزيران: تحتل إسرائيل الضفة الغربية، وأراض من بيت لحم تضم إلى الحدود البلدية التابعة للقدس التي قامت إسرائيل بتوسيعها، وبدء البناء الاستيطاني.

1993: إغلاق شامل فرض على الضفة الغربية، تصاريح مطلوبة من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية، بما فيهم سكان بيت لحم، من أجل دخول القدس الشرقية وإسرائيل.

1995: تم تسليم مدينة بيت لحم إلى إدارة السلطة الفلسطينية باستثناء منطقة قبة راحيل. من مجموع مساحة محافظة بيت لحم البالغة 658 كم مربعا، يقع ما نسبته 13٪ فقط تحت السيطرة الكاملة أو الجزئية للسلطة الفلسطينية: منطقة "أ" (7,5٪، 49,1 كم مربعا) ومنطقة "ب" (5,5٪، 35,4 كم مربعا). ما يقرب من 66٪ (434,2 كم مربعا) مصنفة كمنطقة "ج" حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية والصلاحيات حول أمور التخطيط والبناء. وهناك مساحة إضافية تصل إلى 19,4٪ (127,7 كم مربع) مصنفة كمحميات طبيعية وهي تحت السيطرة الإسرائيلية1.

2000: بيت لحم 2000: برنامج استثماري كبير لإعداد المدينة للألفية الجديدة. والبابا يوحنا بولس الثاني يزور في شهر آذار. فيما الانتفاضة الثانية تندلع في شهر أيلول. وخلال الأعوام التي تلي ذلك، فإن النزاع ونظام الإغلاق المفروض من قبل إسرائيل (الحواجز على الطرق، الكتل الترابية، الخ) تهدد بشكل كبير اقتصاد بيت لحم.

2002: عملية الدرع الواقي التي أطلقها الجيش الإسرائيلي. إعادة احتلال مدينة بيت لحم مع فرض نظام منع التجول لمدة 156 يوما.

2004: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية أعلن أن مسار الجدار عبر الضفة الغربية والقدس الشرقية يتناقض مع القانون الدولي. وسيخترق الجدار ما مسافته 10 كم داخل محافظة بيت لحم، ما سيعزل 74 كم مربعا من الأراضي والموارد المائية. ويوجد حاليا 19 مستوطنة و16 بؤرة استيطانية في محافظة بيت لحم.

# التقسيم المناطقي والإداري لمحافظة بيت لحم

**لأهداف هذا التقرير، فقد قسمنا محافظة بيت لحم إلى ثلاث مناطق: منطقة المركز الحضرية، المنطقة الغربية والمنطقة الشرقية.**

**المنطقة الشرقية:**
المنطقة الشرقية الخصبة في بيت لحم تعتبر سلة الغذاء التقليدية للمحافظة. وفي العقود الأخيرة، أدت عمليات بناء وتوسيع المستوطنات إلى تخفيض المساحات الزراعية المتوفرة لمزارعي بيت لحم. فيما يهدد بناء الجدار المخطط له بقطع أوصال المناطق الزراعية الغنية عن مركز المدينة من الناحية الشرقية.

**منطقة المركز الحضرية:**
تتألف منطقة المركز الحضرية من مدينة بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، ومخيمات اللاجئين المجاورة، وبلديات وقرى حيث تشكل مجتمعة نسيجا حضريا متواصلا.
وتضم أيضا القرى الجنوبية وبيت فجار التي عزلت عن بعضها البعض، وانفصلت عن المنطقة الحضرية في الشمال عبر مناطق شاسعة من منطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية.

**المنطقة الشرقية:**
تتشكل المحافظة الشرقية من منطقة شاسعة من الصحراء، وشبه الصحراء، ومنطقة البحر الميت.
يمنع الفلسطينيون من الوصول إلى هذه المنطقة بسبب تصنيفها كمنطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والمحميات الطبيعية والمناطق العسكرية.

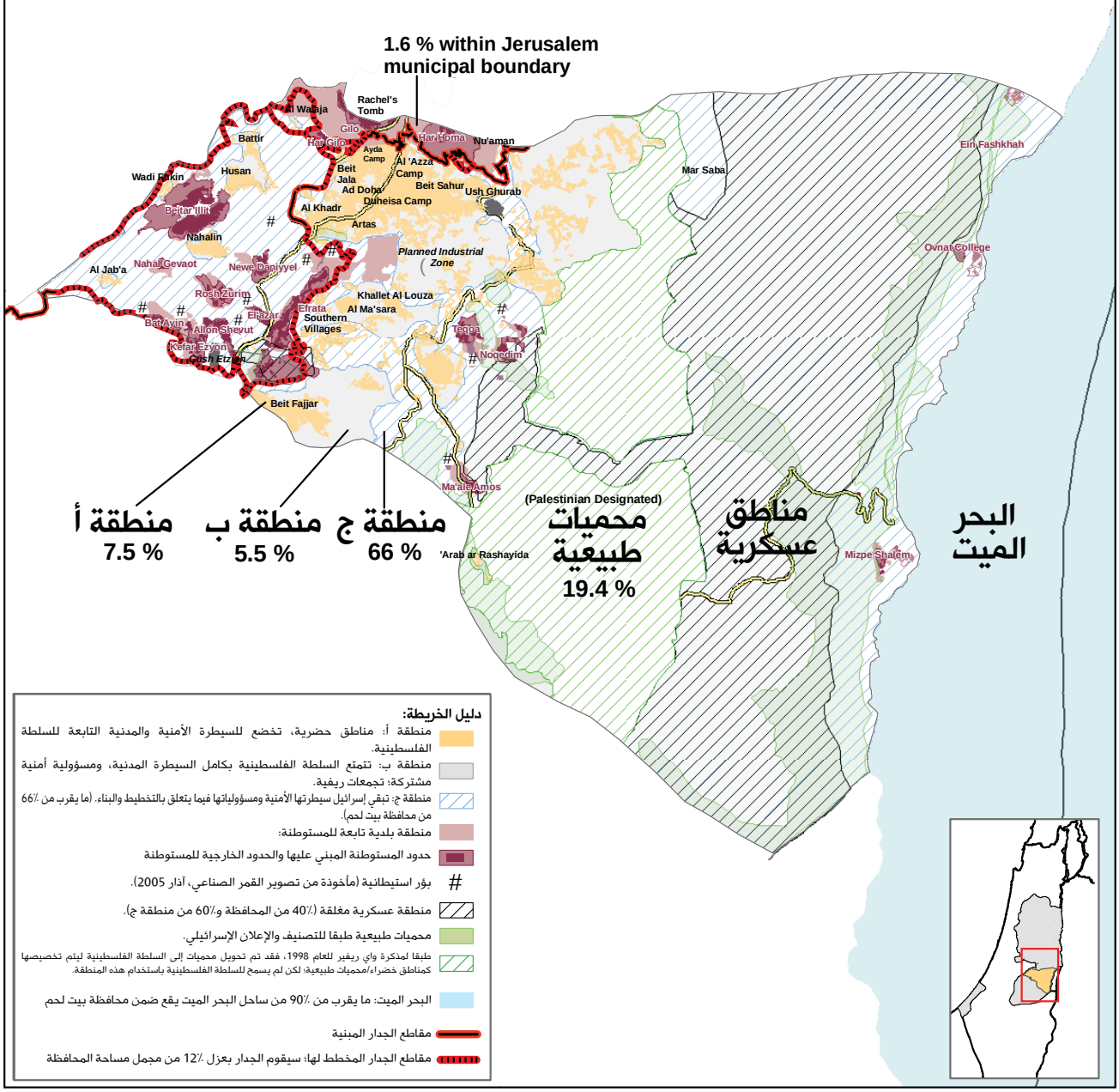

# ملخص تنفيذي

يشكل هذا التقرير جزءا من سلسلة تقارير تصدر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لفحص تأثير الإجراءات الإسرائيلية، مثل الجدار، المستوطنات والإغلاقات، على الفلسطينيين في الضفة الغربية[1]. وسوف يركز هذا التقرير على محافظة بيت لحم، حيث سيفحص تقلص المنطقة المركزية المدنية منها وتقطيع أوصال أجزائها الشرقية والغربية.

تتألف محافظة بيت لحم مما يقارب 660 كيلومتر مربع. وبعد أربعة عقود من الاحتلال الإسرائيلي، فقط نسبة تقارب 13 بالمائة من أراضي محافظة بيت لحم هي في متناول يد الفلسطينيين وجزء كبير منها مقطع الأوصال. بالإضافة إلى ذلك، حدث تقليص شديد في إمكانية الوصول إلى القدس الشرقية، وقد أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تقليص إمكانية وصول الفلسطينيين والمساحة المتاحة لهم. تشمل هذه الإجراءات على توسع مستمر للمستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية، بناء الجدار، وترسيم معظم أراضي محافظة بيت لحم كمناطق "ج"، حيث تحتفظ إسرائيل فيها بالسيطرة على البناء. تخصص القيود المادية والإدارية معظم ما تبقى من احتياطي أراضي في بيت لحم للاستخدام العسكري الإسرائيلي ولبناء المستوطنات، مما قلل وعلى نحو كبير المساحة المتوفرة لسكان بيت لحم الفلسطينيين.

ونتيجة لذلك، تقلصت إمكانيات بيت لحم من حيث التوسع السكاني والصناعي والتنمية وكذلك إمكانية وصولها إلى الموارد الطبيعية. لقد جرى تقويض العماد الأساسي لاقتصاد محافظة بيت لحم، مثل العمل داخل إسرائيل، السياحة، الزراعة، رعي المواشي والقطاع الخاص. إن استمرار هذه الإجراءات الإسرائيلية يعرض مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لمحافظة بيت لحم للخطر.

تشمل العوامل الأساسية من وراء هذا الواقع ما يلي:

## 1. ضم حوالي 10 كيلومتر مربع إلى القدس:

قامت الحكومة الإسرائيلية في عام 1967 بضم ما يقارب 10 كيلومتر مربع من شمالي محافظة بيت لحم إلى إسرائيل، بما فيها أراض واقعة داخل الحدود الموسعة الجديدة للقدس. 2 هذا الضم للقدس الشرقية ليس بمعترف فيه من قبل المجتمع الدولي.

## 2. بناء مستوطنات إسرائيلية وبنى تحتية ذات صلة:

تم بناء مستوطنات إسرائيلية في القسم الذي ضم من بيت لحم إلى القدس ("هار حوماه"، وأجزاء من غيلو")، وهنالك المزيد من المخطط لها[2]. وجرى بناء مستوطنات إضافية في الأجزاء المتبقية من المحافظة، بما فيها الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" في الغرب[3]، "تكوع"، "نوقديم"، "معليه عاموس" في الشرق، و "متسبيه شاليم" في منطقة البحر الميت. يوجد حاليا ما يقارب 86,000 إسرائيلي يعيشون في 19 مستوطنة في محافظة بيت لحم وفي 16 بؤرة استيطانية[4]. وتشكل المجموعة السكانية الفلسطينية ما يقارب 175,000 نسمة[5].

## 3. قيود على الدخول إلى القدس الشرقية:

في بداية سنوات التسعينيات، زادت إجراءات إسرائيلية جديدة من تقطيع أوصال محافظة بيت لحم وحدت من حركة سكانها الفلسطينيين. ومنذ فرض الإغلاق التام عام 1993 على الضفة الغربية، يطلب من سكان بيت لحم استصدار تصاريح إسرائيلية من أجل الدخول إلى القدس وإلى إسرائيل. تكون هذه التصاريح سارية المفعول لفترات زمنية محددة ولا تسمح بعبور المركبات. وقد أصبحت عملية تقديم الطلبات أكثر تقييدا منذ بداية الانتفاضة الثانية عام 2000.

## 4. بناء شارع بيت لحم الالتفافي:

قامت الحكومة الإسرائيلية خلال سنوات التسعينيات باستبدال محور التنقل القائم بين القدس، بيت لحم والخليل بشارع رقم 60 ، وذلك من أجل تسهيل حركة المستوطنين. يتألف البناء الجديد من شارع التفافي رئيسي، نفقين وجسر. ويمتد جزء من الجدار المبني على طول شارع رقم 60 الجديد. تسيطر الحواجز العسكرية التي بنيت لاحقا على طول الطريق على عملية الدخول إلى القدس من جنوب شرقي الضفة الغربية.

## 5. تخصيص 66 بالمائة من محافظة بيت لحم كمنطقة "ج":

وفقا لاتفاقات أوسلو، تم ترسيم الضفة الغربية لثلاث مناطق إدارية: "ا"، "ب" و "ج"[6]. ما يقارب 66 بالمائة من محافظة بيت

لحم مخصصة كمنطقة "ج"، حيث تحتفظ إسرائيل بالسيطرة الأمنية والسلطة على التخطيط والبناء. ولغاية اليوم، نادرا ما تمنح تصاريح للبناء الفلسطيني. تشمل المنطقة "ج" على قطع واسعة من الأراضي شرقي محافظة بيت لحم، والتي تم تخصيصها كمناطق عسكرية/ مناطق لإطلاق النار ومحميات طبيعية يحظر ويقيد دخول الفلسطينيين إليها أو استخدامها. تحد هذه القيود الإدارية على نحو كبير من التوسع السكاني والصناعي نحو الشرق والجنوب الشرقي. بالإضافة إلى ذلك، فإن معظم العقبات التي يضعها الجيش الإسرائيلي أمام الحركة الفلسطينية، مثل الحواجز والسواتر الترابية وغيرها، تقع أيضا في المنطقة "ج".

## 6. بناء الجدار في عام 2002

في صيف عام 2002 ، وفي أعقاب موجة عمليات التفجير الانتحارية من قبل مسلحين فلسطينيين، صادقت الحكومة الإسرائيلية على بناء جدار كان هدفه المعلن هو منع مثل تلك الهجمات. لقد ضاعف هذا الجدار القيود الجغرافية في الأجزاء الشمالية والغربية من بيت لحم. فالمقطع المستكمل من الجدار في الشمال لا يحكم فقط الفصل بين بيت لحم والقدس الشرقية، بل أنه أيضا يمنع النمو المدني لبيت لحم باتجاه الشمال. وفي حال استكمال المقطع الغربي من الجدار، سيدمر ذلك المحافظة على نحو أكبر. ما يقارب 66 كيلومتر مربع، بما فيها بعض أكثر الأراضي خصوبة في المحافظة وتسعة تجمعات سكانية فلسطينية ب تحوي بما يقارب 21,000 نسمة، سيتم فصلهم. كما ستواجه هذه التجمعات السكانية إمكانية وصول محدودة أكثر إلى مدينة بين لحم، حيث تتوفر الخدمات الأساسية من صحة، تعليم، أسواق وتجارة.

## الطريق نحو الأمام

في حين من واجب إسرائيل ضمان سلامة وأمن مواطنيها، إلا أنه ينبغي أن تكون الخطوات التي تتخذها وفقاً للقانون الدولي وألا تسبب أذى طويل الأمد للمجموعة السكانية المحلية الفلسطينية. وعمليا، أدت الإجراءات الإسرائيلية إلى تقليص المساحة المتوفرة لسكان بيت لحم، مما يعرض مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة للخطر.

بالإمكان اتخاذ خطوات لمنع تدهور إضافي. فالعديد من الإجراءات الإدارية التي تتخذها السلطات الإسرائيلية قابلة للزوال، آما أن مسار الجدار لم يستكمل بعد. من شأن أعمال من ضمنها وقف بناء بقية الجدار، فتح المناطق العسكرية المغلقة واراضي معلنة كمحميات طبيعية من أجل التنمية الفلسطينية، تخصيص أراضي دولة للتنمية الفلسطينية، وإلى جانب الدعوة الدولية لتجميد الاستيطان وما يترتب عنه عنه من بناء شوارع، استرجاع المساحات التي خسرتها المحافظة وتحسين الوضع الإنساني والاقتصادي في بيت لحم. وعلى المدى البعيد، من شأن مثل هذه الخطوات الفورية الإسهام في ضمان الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وتأسيس قاعدة عمل لحل سياسي دائم في الراضي الفلسطينية المحتلة.

# الجزء الأول:
# تضييق الخناق على بؤرة المركز الحضري

## الجدار في منطقة قبر راحيل

المقطع المكتمل من الجدار في شمالي محافظة بيت لحم يعترض مسافة 2 كم داخل مدينة بيت لحم ويكمل دائرة حول قبة راحيل، وهو المقام التقليدي للأم طبقا للعهد القديم. لا يستطيع حاليا المصلون المسلمون الوصول إلى مسجد بلال الذي يقع في نفس مبنى قبر راحيل[7]. ويفصل الجدار الشريان الرئيسي التاريخي إلى القدس، وحاليا يضطر الزوار والسياح القادمين إلى بيت لحم إلى دخول المدينة عبر حاجز عسكري وجدار من الاسمنت. وقد تضررت المنطقة بالقرب من قبر راحيل التي كانت في الماضي من المناطق التجارية والسياحية النشطة، حيث أغلق 74 محلا من أصل 80 منشأة تجارية، أو انتقلوا إلى مواقع أخرى[8]. ويشهد سكان بيت لحم الأثر النفسي والاجتماعي للجدار، خاصة الأطفال والشباب[9].

## تقليص حرية الوصول إلى الأراضي: بيت ساحور وبيت جالا:

بالرغم من حفاظ قريتي بيت جالا وبيت ساحور على صفاتهما الريفية السابقة، يوجد انكماش للأراضي الزراعية، بالإضافة إلى تقليص فرص توسع الإسكان والتجارة.

فقد فقدت بيت جالا ما يزيد عن 3,000 دونم من أراضيها التي تم إدخالها في الحدود البلدية المتوسعة للقدس في العام 1967[10]. وعند اكتمال مقاطع الجدار، سيعزل الجدار 3,200 دونم إضافي[11]. وهذا يتضمن ما يقرب من 3,000 دونم من حقول أشجار الزيتون والفواكه والمصاطب التابعة للغابة الترفيهية الوحيدة في المنطقة، ودير كريميزان ومصنع إنتاج النبيذ في الدير، وأرض المخرور حيث يوجد أشجار البرقوق والتين واللوز التي تعتبر مصدرا مهما للمعيشة لمزارعي بيت جالا[12].

وعند إضافة ذلك إلى الأراضي التي فقدت لصالح حدود القدس البلدية، سيصادر الجدار أو يقيد حرية الحركة إلى ما يقرب من 50٪ من أراضي بيت جالا: وهناك 4,500 دونم من الأراضي التي ستبقى متاحة. إضافة إلى عزل الموارد الزراعية الشحيحة والمساحات المفتوحة والمناطق الترفيهية، سيتم تقليص المساحة للتوسع الحضري المستقبلي في بيت جالا. قسم كبير من الأراضي السكنية المتوفرة تعتبر ملكا خاصا للكنيسة مع وجود أربع إلى خمس رزم من المساحات العامة الباقية للبناء. وكضرورة، فان التخطيط العمراني والسكني يسير حاليا باتجاه التوسع العمودي (إلى أعلى بدل التوسع الأفقي)، وهو مشهد عمراني سيختلف عن الطبيعة التقليدية للبلدة[13].

وفي حالة بيت ساحور، فان اكتمال مقطع الجدار يعزل مزارع أشجار الزيتون، التي يمكن حاليا الوصول إليها عبر بوابتين مفتوحتين أمام أصحاب الأراضي لفترات محدودة خلال موسم قطف الزيتون. ويضيف الجدار إلى عزل تجمع النعمان السكاني – حيث يقطن سكانه "بشكل غير قانوني" في القدس طبقا للسلطات الإسرائيلية (أنظر الصندوق).

## قيود على حرية الوصول إلى الأراضي الزراعية: الخضر وأرطاس:

ما زالت قريتي الخضر وأرطاس تحتفظان بمساحات كبيرة من الأراضي الزراعية مثلهما مثل العديد من القرى في الجزء الجنوبي من محافظة بيت لحم. لكن عملية الوصول واستخدام الموارد الزراعية المستقبلية سيكون مقيدا بسبب بناء الجدار في الجزء الغربي من محافظة بيت لحم.

وفي الأعوام الأخيرة، حصل تقلص واضح في الزراعة كمصدر للدخل في محافظة بيت لحم. في حين وصلت مساحة الأراضي التي تغذت من مياه الأمطار في العام 1998 إلى 46 كم مربع، وكانت مساحة الأراضي التي خضعت للري 0,4 كم مربع. وفي عام 2007، تناقصت مساحة الأراضي التي تغذت من مياه الأمطار إلى 4,3 كم مربع والمناطق التي خضعت للري إلى 0,3 كم مربع[14].

وفي قرية الخضر (ما يقرب من 10,000 نسمة)، فإن بناء مقطع الجدار المخطط له سيؤدي إلى عزل ما يقرب من 75٪ من أراضي القرية الزراعية خلف الجدار. وتشتهر القرية بمجموعة متنوعة من العنب حيث يوجد أكثر من 20,000 دونم مخصصة لإنتاج العنب، وهو مصدر فواكه وعصير مصنع للسوق المحلي. وفي الأعوام ما قبل الانتفاضة، كان يتم تسويق المنتوج في

## حاجز جيلو[15] :

Photo by JCTordai

يعتبر حاجز غيلو نقطة العبور الرئيسية للفلسطينيين من الضفة الغربية لدخول القدس الشرقية وإسرائيل من الجنوب. وهو واحد من أربعة حواجز عسكرية تسمح من خلالها إسرائيل عبور الفلسطينيين من الضفة الغربية من حاملي التصاريح الإسرائيلية إلى القدس سيرا على الأقدام. ويمنع الفلسطينيون من حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية من السياقة في القدس أو ركوب الدراجة. في حين يدخل فلسطينيو الضفة الغربية إلى القدس للعمل والوصول إلى الرعاية الصحية السريرية والتعليم ولأسباب عائلية وللصلاة، وكل هذه الأسباب تحتاج إلى تصريح للعبور[16].

ويمكن للعمال الحصول على تصاريح سارية المفعول لمدة ستة أشهر، حيث تم إصدار ما يقرب من 5,330 تصريحا إلى الفلسطينيين من محافظة بيت لحم للعمل داخل إسرائيل والمستوطنات في العام 2008[17]. وتستثني الشروط المتعلقة بالأمن والعمر والوضع الاجتماعي جزءا كبيرا من القوى العاملة، خاصة الشباب. وهناك شرط آخر حيث يطلب من المشغل الإسرائيلي أن يسجل أن شركته بحاجة إلى عامل ذو مواصفات محددة، وهذا يستثني الكثير من العمال في بيت لحم لأنه لا يوجد لديهم علاقات أو روابط مع مشغلين إسرائيليين.

وبالرغم من وجود عدد من مراكز الرعاية الصحية في بيت لحم، إلا أن خدمات الرعاية السريرية التخصصية مثل جراحة القلب والأعصاب متوفرة فقط في القدس، ونفس الوضع ينطبق على أمراض السرطان وجراحة العيون وظروف صحية أخرى[18]. ويمكن للمرضى أن يتقدموا بطلب إلى للحصول على تصاريح بعد الحصول على موعد في المستشفى، وتكون التصاريح سارية المفعول لفترة محدودة من الوقت كتاريخ موعد المقابلة في المستشفى أو موعد يوم العملية الجراحية.

في حين يكون هناك إغلاق متكرر لحاجز جيلو والحواجز العسكرية الأخرى لأسباب أمنية أو بمناسبة الأعياد اليهودية. وفي العام 2008، أغلق الحاجز لمدة 61 يوم. لكن مستويات الفقر والبطالة العالية في الضفة الغربية ومستويات الأجور الأعلى في إسرائيل يعني أنه يكون ما يقارب من 600 عامل من الضفة الغربية ينتظرون في طوابير عند حاجز جيلو الذي يفتح رسميا الساعة الخامسة صباحا، وبعضهم يصل الساعة الثانية بعد منتصف الليل لضمان عبورهم الحاجز والوصول إلى العمل في الوقت المحدد[19].

ويتوجب على العابرين أن يخضعوا لعملية تدقيق أولية، ومن ثم العبور عبر آلة كشف المعادن وفحص بطاقة الهوية / آلة فحص البصمات[20]. وقد أظهرت دراسة أجرتها الاونروا خلال ثلاثة أيام في شهر كانون الثاني وشباط 2009 أن معدل الوقت لعبور الحاجز يصل إلى ساعة و10 دقائق حيث تتراوح المدة بين 22 دقيقة و3 ساعات و9 دقائق[21]. وغالبا ما يتم إعاقة فتح البوابة مما يضيف إلى الإعاقات والتوتر، وعند الانتهاء من آخر مرحلة من التفتيش، يضطر العمال إلى انتظار المواصلات العامة لنقلهم أو المشغل الإسرائيلي لإيصالهم.

وعادة ما تتجنب النساء وكبار السن عبور حاجز جيلو في الساعات الأولى من الصباح بسبب الاكتظاظ. وفي شباط 2009، فتحت السلطات الإسرائيلية مسارا خاصا للنساء والأطفال وكبار السن، والذين يعانون من ظروف صحية خاصة، لكن هذا المسار يتجنب المرور عبر النقطة الأولى من أصل ثلاث مراحل في إجراءات التفتيش.

## النعمان: العيش في المطهر:

النعمان هي تجمع سكاني في بيت لحم بتعداد سكاني يصل إلى 173 نسمة، وقد تم ضم التجمع بشكل أحادي الجانب إلى الحدود البلدية الموسعة للقدس من قبل السلطات الإسرائيلية في العام 1967. لكن سجل السكان على أنهم سكان الضفة الغربية، وأصدرت لهم بطاقات هوية تابعة للضفة الغربية.

في العام 1992، أعلمت بلدية القدس السكان أن وجود حاملي بطاقة هوية الضفة الغربية في هذا التجمع غير قانوني. وفي الأعوام 1993 و2007، تقدم السكان بالتماس إلى المحكمة العليا الإسرائيلية مطالبين بالاعتراف بالقرية على أنها جزء من الضفة الغربية، أو العكس، أي أن يتم إصدار بطاقات هوية القدس إلى سكان النعمان، وأن يتسلم السكان مخطط هيكلي وخدمات من بلدية القدس[22].

والآن وبعد اكتمال الجدار، أصبحت القرية محاطة من ثلاثة أطراف. وأقيم حاجز عسكري على مدخل القرية في أيار2006 ، حيث يتم تسجيل أسماء السكان عند الحاجز. وتفيد التقارير بحدوث إعاقات شبه دائمة واهانات على الحاجز، كما لا يوجد في القرية أية محال تجارية أو مدارس أو مساجد أو مرافق صحية. وتوقفت المواصلات العامة، ويمنع معظم مزودي الخدمات من الدخول إلى القرية، ولا يأتون إلى القرية حاليا بسبب الإعاقات والتحرشات على الحاجز العسكري.

وبالرغم من موقع القرية الرسمي داخل القدس، فإن بلدية القدس ترفض توفير خدمات أساسية إلى السكان "غير القانونيين". وقد أدت القيود المزدوجة إلى فصل القرية عن التجمعات السكانية المجاورة ومنعت الحياة العائلية الاعتيادية. ويمنع الشباب من البناء في التجمع السكاني بسبب استحالة الحصول على تصاريح البناء.

وفي الأعوام الأخيرة، تم مصادرة أراضي القرية من أجل بناء قاعدة لحرس الحدود، ومعبر المزمورية، وجزئيا لإقامة طريق التفافي لربط هارهوما ومستوطنتي تقوع ونيقوديم في الجانب الجنوبي من محافظة بيت لحم. ويتحدث المخطط الهيكلي لبلدية القدس للعام 2000 عن توسيع مخطط له، لمستوطنة هار حوما على جزء من أراضي النعمان[23]

إسرائيل وبقدر اقل في القدس الشرقية. وقد جاءت القيود الإسرائيلية ما بعد الانتفاضة الثانية لتحدث إغراق الأسواق المحلية بالعنب مما أدى إلى هبوط السعر من 3,5 شيكل إلى شيكل واحد لكل كيلوغرام واحد.

وفي ارطاس (ما يقرب من 3,700 نسمة)، سيتم عزل ما يقرب من 500 دونم من أراضي القرية إلى غرب مسار الجدار المخطط له. وكانت السلطات الإسرائيلية أعلنت في شباط 2009، انه تم تصنيف ما يقرب من 1,700 دونم من الأراضي بالقرب من ارطاس، إلى الشرق من مسار الجدار المخطط له، "كأراضي دولة" بعد رفض التماسات قدمها ثمانية فلسطينيين من أصحاب الأراضي[26]. وتقع هذه الأرض داخل الحدود البلدية لمستوطنة ارطاس وسيتم استخدام الأرض لتوسيع المستوطنة على التلة الثامنة هناك "جيفعات هعيتام" وبناء 2,500 وحدة سكنية جديدة.

إن حقيقة وجود الأرض على جانب التلة على الجانب الفلسطيني من الجدار المخطط له يثير قلق إعادة رسم مسار الجدار، والدخول إلى مساحات إضافية داخل محافظة بيت لحم من أجل ضم التوسع الجديد. وفي كل الأحوال، فان عائق منطقة ج الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية والتي تمتد إلى الشرق من تلك المنطقة باتجاه مستوطنتي تقوع ونيقوديم سيخلق واقعا جديدا على الأرض وعائقا أمام التوسع الحضري لبيت لحم باتجاه الجنوب.

## المنطقة ج: فصل القرى الجنوبية وبيت فجار:

المنطقة ج تفصل بؤرة المركز الحضري عن عدد من القرى الصغيرة، وهي المنطقة جبلية تشتمل على مصانع لقطع الحجارة التي تعتبر المصدر الرئيسي لإنتاج الحجر في الضفة الغربية.

## القيود المفروضة على الوصول إلى المواقع الدينية في القدس:

Photo by Patrick Zoll

في ظل اشتراط حصول فلسطينيي الضفة الغربية على تصاريح إسرائيلية للدخول إلى القدس منذ عام 1993، يوجد قيود مشددة على حرية الوصول إلى مواقع العبادة الإسلامية والمسيحية في كافة الأوقات.

فقد فرضت السلطات الإسرائيلية منذ الانتفاضة الثانية قيودا على أعمار الفلسطينيين القادمين للصلاة في المسجد الأقصى في القدس خلال أيام الجمع خلال شهر رمضان. وفي العام 2008، سمح فقط للرجال ما فوق الخمسين عاما، والنساء ما فوق الخمسة وأربعين عاما من دخول القدس بدون تصاريح إسرائيلية، ولم يسمح للفلسطينيين الذين لم يستوفوا الشروط بالدخول.

ويتوجب أيضا على الفلسطينيين المسيحيين، وكثير منهم يقطنون في المناطق الحضرية في بيت لحم، أن يحصلوا على تصاريح خاصة في المناسبات للاحتفال بالأعياد الدينية في القدس. وطبقا لمكتب التنسيق والاتصال الإسرائيلي في محافظة بيت لحم، فقد تم إصدار 39,220 تصريحا خلال العام 2008 ، ما يشير إلى تناقص بنسبة 30٪ بالمقارنة مع العام 2007 حيث اصدر 54,866 تصريحا. ويطلب من المسيحيين مختلف أنواع التصاريح اعتمادا على المناسبة أو العيد الديني، وكل تصريح مقيد بفترة زمنية محددة[27] .

إضافة إلى ذلك، شوش الجدار على المشاركة في المهرجانات والعادات الدينية التقليدية، مثل عيد مار الياس في شهر آب عندما يزور المسيحيون والمسلمون من بيت لحم دير مار الياس الذي يبعد 4 كم عن المدينة، والرحلة والتنزه تحت أشجار الزيتون.وفي شهر آب أيضا، يمشي المسيحيون من منطقة بيت لحم في مراسيم إلى كنيسة الجثمانية في القدس للاحتفال في عيد مريم العذراء.

إن تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية منذ بداية الانتفاضة الثانية أدى إلى تزايد معدل هجرة المسيحيين من بيت لحم مما غير التنوع الإتني في المدينة[28].

وتقع ما يقرب من 50٪ من أراضي هذه القرى إلى غرب مسار الجدار المخطط له وسيمنع المسار حرية الوصول المباشر إلى طريق رقم 60 الذي يعتبر الشريان الرئيسي للتنقل إلى الخليل. ولدى الذهاب إلى مناطق ابعد جنوبا، تفصل مساحات إضافية من منطقة ج قرية بيت فجار التي تعتبر مركز مهم لإنتاج الحجر (انظر الصندوق).

## منطقة بيت لحم الصناعية:

بسبب القيود المادية والبيروقراطية التي ذكرت أعلاه، فإن المساحة المتبقية الوحيدة للتوسع السكني والصناعي في بيت لحم تقع إلى الجنوب. وقد تم تخصيص ما يقرب من 530 دونما لإقامة منطقة جديدة للصناعات الخفيفة في خلة البد، حيث هناك 220 دونما منها أراضي وقف (أوقاف إسلامية) و310 دونمات من الأراضي الخاصة. وكانت تفضل البلدية تخصيص المنطقة الصناعية في خلة اللوزة في منطقة ج لكن السلطات الإسرائيلية رفضت الطلب.

والمشروع عبارة عن مبادرة مشتركة بين بلدية بيت لحم والحكومة الفرنسية: وسيتم تخصيص 40٪ إلى القطاع الخاص الفلسطيني؛ و40٪ إلى القطاع الخاص الفرنسي؛ و10٪ إلى القطاع العام الفلسطيني؛ و10٪ إلى القطاع العام الفرنسي. وسيكون هناك منطقة عرض ومركز تدريبي، ومركز تصميم للإنتاج والتغليف. أما القواعد البيئية فستكون صارمة، وستتدخل الحكومة الفرنسية مع السلطات الإسرائيلية لتسهيل حركة تنقل البضائع مع وجود خطط لوضع ملصقات خاصة على الشاحنات لضمان إعطاء الأولوية لمرورها عبر الحواجز العسكرية.

وستتضمن المنطقة الصناعية أيضا إستادا رياضيا للمحافظة على 20 دونم من أراضي الوقف[29]. وسيتم نقل مسلخ بيت لحم الموجود حاليا في وسط منطقة مكتظة بالسكان إلى المنطقة الصناعية الجديدة[30].

### بيت فجار[31]

تقع بيت فجار (ما يقرب من 1,800 نسمة) إلى جنوب محافظة بيت لحم. وتعتمد هذه القرية (والتجمعات السكانية المجاورة) بشكل كبير على 72 مصنعا للحجر تقع حاليا في بيت فجار. وكان هنالك 150 مصنعا للحجر قبل بداية الانتفاضة الثانية، علما بأن 12 من المرافق الحالية فقط تعمل على أساس دوام كامل وتعتمد المصانع المتبقية (60) على الطلبات والتوصيات. وبعض من هذه المصانع واجهت عمليات مصادرة معدات، واعتقال عمال بسبب القيود المفروضة على منطقة ج. والحادثة الأخيرة كانت في شهر تشرين الأول من عام 2008 حيث قام الجيش الإسرائيلي بمصادرة آليات لقطع الحجر وجرافات بحجة أن المنطقة التي يقع فيها المصنع مصنفة على أنها منطقة ج[32].

ويتم تصدير ما يزيد عن 70٪ من المنتج النهائي إلى إسرائيل، لكن الأوضاع أصبحت أصعب الآن والأسعار ارتفعت لإيصال البضاعة إلى سوق إسرائيل. ويسمح بعبور 47 شاحنة فقط في اليوم عبر حاجز الأنفاق. إضافة إلى ذلك، تستخدم شاحنات بيت فجار مع 800 شاحنة إضافية في اليوم معبر ترقوميا وتواجه الشاحنات مصاعب كثيرة بسبب ساعات العمل المحدودة وإجراءات التحميل والتفريغ[33].

ويخشى أصحاب المصانع انه في حال اكتمل المقطع المخطط له من الجدار فان الاقتصاد المحلي سينهار. كما أن استبدال المعبر الرئيسي الحالي من طريق رقم 60 بالقرب من غوش عتصيون بالطريق البديل عبر وادي سعير، لن يكون مناسبا للاستخدام التجاري مما سيضاعف الوقت للوصول إلى القرية وسيزيد من تكلفة النقل وتكاليف الصيانة.

# الجزء الثاني:
# المنطقة الغربية: انكماش الأراضي المحيطة ببيت لحم

إن اكتمال الجدار في شمالي محافظة بيت لحم أثر على النشاطات الاقتصادية، وقيد الوصول إلى الموارد الزراعية.

وسيتبع مسار الجدار المخطط له (تقريبي) مسار الخط الأخضر لمسافة 12,7 كم في المنطقة الغربية من محافظة بيت لحم. إضافة إلى ذلك، سيصل مسار داخلي أكثر عمقا بطول ما يقرب من 10 كم داخل الضفة الغربية ليحيط بكتلة مستوطنات غوش عتصيون (أنظر خريطة رقم 2). في حين أن الوصول إلى طريق رقم 60، الذي يعتبر حاليا المسار الرئيسي لسكان بيت لحم للسفر جنوبا إلى الخليل، سيكون مغلقا مما يستوجب اتخاذ مسار بديل باتجاه الشرق للفلسطينيين[34].

وفي حال نفذ، سيعزل هذا المسار المنطقة الريفية من بيت لحم مما سيضيق الخناق على المناطق الحضرية. وسيتم عزل تسعة تجمعات سكانية فلسطينية على الجانب الغربي "الجانب الإسرائيلي" من الجدار، حيث ستحاط قرية الولجة بجدار داخلي إضافي[35]. (أنظر ص. ...) إن توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية سيزيد من تجزئة المساحة الزراعية المتوفرة إلى القرى والتجمعات السكانية الفلسطينية. (أنظر الصندوق).

### القانون الدولي الإنساني واستخدام قوة الاحتلال للأراضي والموارد

تعتبر محافظة بيت لحم جزءا من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتشكل حلقة الربط المركزية بين القدس الشرقية والأجزاء الجنوبية من الضفة الغربية. وطبقا للقانون الدولي الإنساني، لا يسمح لقوة الاحتلال أن تنقل مواطنيها المدنيين إلى الأراضي المحتلة[36]. وهناك قيود على سلطة دولة الاحتلال لتنفيذ تغييرات على الموارد العامة، بما يتضمن الأرض[37].

وبالرغم من السماح بالسيطرة على أراض لأهداف عسكرية فورية، إلا أنه يمنع مصادرة ممتلكات خاصة ونقل ملكيتها إلى القوة المحتلة[38]. وقد صرح مجلس الأمن الدولي أن الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتغيير الطبيعة المادية والتركيبة الديمغرافية في الضفة الغربية، بما فيها بناء المستوطنات هي انتهاك للقانون الدولي الإنساني[39].

## توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية في محافظة بيت لحم

وقد صدر تقرير مؤخرا من قبل حركة السلام الآن الإسرائيلية، أظهر أن وزارة الإسكان والبناء الإسرائيلية تخطط لبناء ما لا يقل عن 73,000 وحدة سكنية في الضفة الغربية، منها 15,000 وحدة سكنية تم إقرارها[40]. إن الخطط التي تحدثت عنها التقارير وفي حال نفذت ستؤدي إلى إقامة مشروعين استيطانيين رئيسيين في محافظة بيت لحم: 1) إقامة ملحقين إضافيين إلى مستوطنة هارهوما؛ 2) ومستوطنة جديدة وهي جيفعات يائيل على أراض مملوكة لقرى الولجة وبتير وبيت جالا الفلسطينية[41].

### توسيع المستوطنات والبؤر الاستيطانية:

تفيد تقارير حركة السلام الآن إلى وجود خطط لإضافة 790 وحدة سكنية في بيتار عيليت التي تعتبر إحدى اكبر المستوطنات، والأسرع نموا في الضفة الغربية. ويوجد خطط لبناء 2,500 وحدة سكنية في جيفعات ايتام التي هي توسيع لمستوطنة افرات[42]. وفي شباط 2009، أعلنت السلطات الإسرائيلية انه تم تخصيص ما يقرب من 1,700 دونم من الأراضي بالقرب من ارطاس إلى الشرق من مسار الجدار المخطط له "كأراضي دولة"، وتقع هذه الأرض داخل الحدود البلدية القائمة لمستوطنة افرات ويهدف للتوسع على التلة الثامنة، غيفعات ايتام.

# تقطيع الأوصال والتوسع الاستيطاني المخطط له

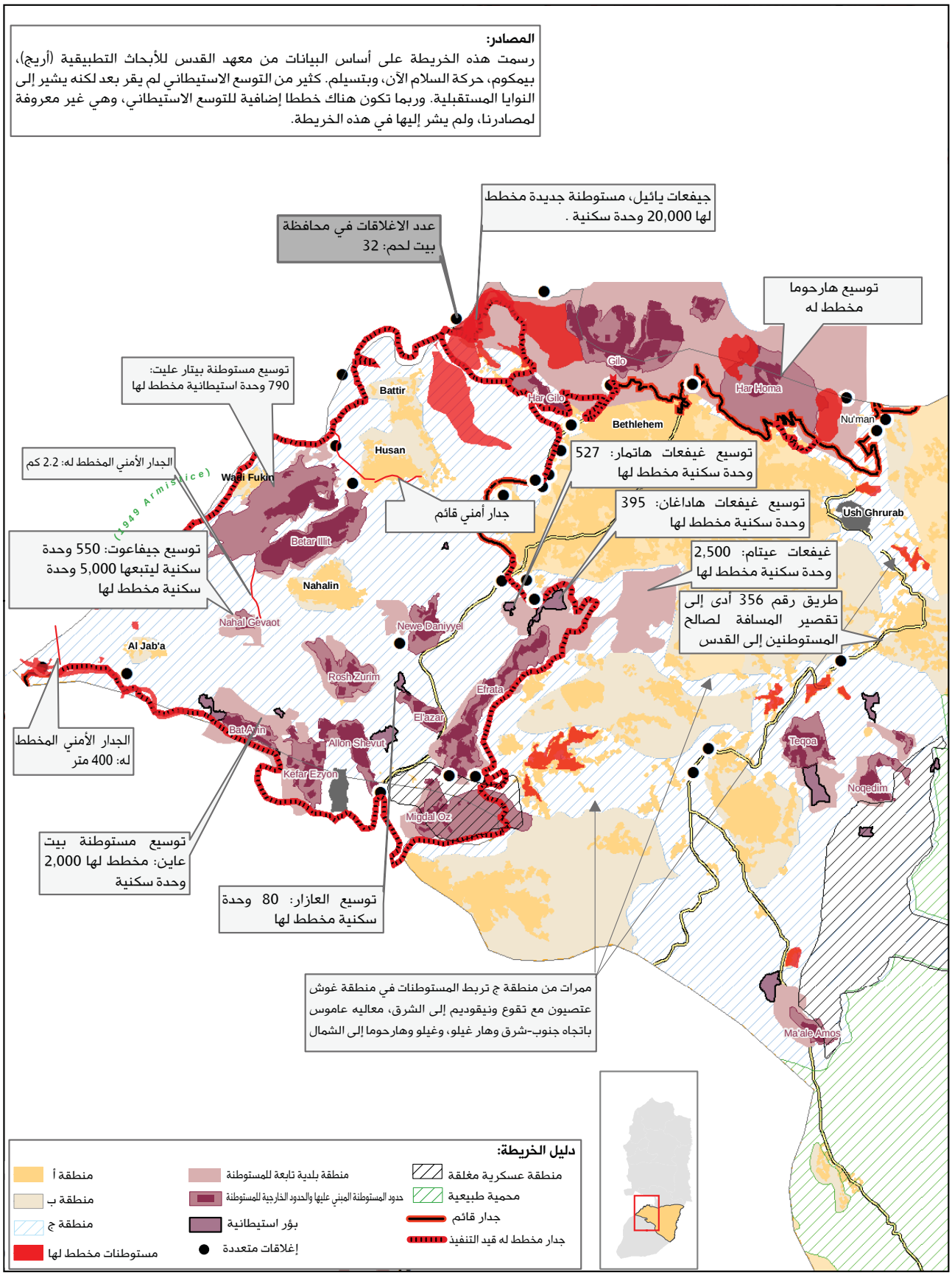

وقد كشفت منظمة بيتسيلم لحقوق الإنسان الإسرائيلية خطط لمستوطنة جيفاعوت التي تستضيف حاليا 12 عائلة. ومخططات البناء الأولية تشير إلى حي جديد يتكون من 550 شقة ستؤدي إلى رفع العدد المخطط له إلى 5,000 شقة. إضافة إلى ذلك، فإن هناك خططا لبناء 2,000 شقة جديدة لمستوطنة بيت عاين التي تستوعب حاليا 120 عائلة[43].

كما يوجد خطط لتوسيع بؤرتين استيطانيتين بالقرب من افرات: 395 وحدة سكنية في جيفعات هاداغان، و527 وحدة سكنية في جيفعات هاتمار[44]، و80 وحدة سكنية بين مستوطنة العازار وبؤرة ديريخ هعافوت[45].

### بنية تحتية أخرى:

بتاريخ 1 كانون الثاني 2009، تم إصدار أمر مصادرة لبناء طريق أمني بطول 2,2 كم بين مستوطنتي بيتار عليت وجيفاعوت. وسيشكل الطريق الأمني عائقا أمام السكان الفلسطينيين من نحالين الذين يحاولون الوصول إلى أراضيهم والبئر الرئيسي في القرية، عين الفرس، إلى الغرب من الطريق[46].

وفي كانون الثاني 2009، تم إصدار أوامر مصادرة لصالح السياج الأمني إلى حوسان والجبع[47]. وتسلم أصحاب الأراضي في الجبع أوامر عسكرية تأمرهم بإزالة النمو الزراعي من أراضيهم بحجة أنها أراض دولة، وبعد ذلك قام الجيش الإسرائيلي بإزالة ما يقرب من 300 شتلة زيتون من المنطقة.

## قرى غرب بيت لحم: منطقة عسكرية مغلقة أخرى؟

في شهر كانون الثاني 2009، أصدرت السلطات الإسرائيلية أوامر عسكرية لتعلن المنطقة بين جدار الفصل والخط الأخضر في محافظة الخليل، وفي أجزاء من سلفيت ورام اللّه والقدس وشمال بيت لحم منطقة عسكرية مغلقة (منطقة التماس).

إن هذه الأوامر هي الأولى من نوعها التي تصدر منذ تشرين الأول 2003، عندما أشير إلى جميع المناطق التي تقع بين الجدار والخط الأخضر في محافظات جنين وطولكرم وقلقيلية بأنها مناطق مغلقة.

وقد تم فصل سكان "منطقة التماس" عن باقي الضفة الغربية والخدمات الصحية والتعليمية والتجارية المتوفرة في المناطق التي تقع شرق الجدار، حيث يتعين على الأطفال والمرضى والعاملين عبور بوابات الجدار حتى يستطيعوا الوصول إلى المدارس والمرافق الطبية وأماكن العمل، وحتى يحافظوا على العلاقات الأسرية والاجتماعية[48].

إن الجدول المقارن يدل على أن سكان القرى الغربية يعتمدون على المنطقة الحضرية في بيت لحم من أجل الوصول إلى الخدمات الضرورية والنشاط الاقتصادي.

وإذا تم الإعلان عن منطقة مغلقة أخرى حين ينتهي بناء الجدار في المنطقة الغربية في بيت لحم، فإن ذلك سيشكل أكبر "منطقة تماس" في الضفة الغربية من حيث عدد المواطنين الفلسطينيين الذين سيتم عزلهم.

وهناك تسعة مجتمعات فلسطينية يعيش فيها نحو 21.000 فلسطيني تقع داخل تلك المنطقة، حيث يعاني هؤلاء السكان من فرض القيود على الزراعة، وعلى مناطق الرعي نتيجة لوجود المستوطنات والقيود المتعلقة بذلك.

إن تحديد المناطق المغلقة سيؤثر أيضاً على سكان بيت لحم الذين يعيشون في الجانب الفلسطيني من الجدار، حيث سيتوجب على المزارعين من قرى الخضر وأرطاس ومجتمعات أخرى الحصول على تصريح "زائر" من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي حتى يستطيعوا الوصول إلى أراضيهم الموجودة خلف الجدار. وفي شمال الضفة الغربية, أصبحت شروط الحصول على التصاريح أكثر صرامة على مر السنين. فالمواطنون الذين يتقدمون بطلب للحصول على تصريح ثابت أو تجديده يشترط عليهم الخضوع لفحص أمني، وأن يثبتوا ملكيتهم للأرض عن طريق إبراز وثيقة ملكية صالحة أو وثائق ضريبية خاصة بالأرض, وإن هذه الوثائق ليس من السهل الحصول عليها[49].

وبالنسبة للأقلية الذين حصلوا على تصاريح, فإنهم يصلون إلى أراضيهم عبر إحدى بوابات الجدار أو الحواجز العسكرية (البالغ عددها 70 تقريباً), والتي تفتح يومياً أو أسبوعياً أو موسمياً. ويتوجب على حاملي التصاريح أن يصطفوا في الطابور من أجل فحص وثائقهم وتفتيش حاجياتهم وأغراضهم قبل السماح لهم بالوصول إلى أراضيهم.

وهناك أيضاً قيود مفروضة على المسار الذي تمر منه المركبات والأدوات والمعدات الزراعية، وإن هذه القيود الناتجة عن نظام التصاريح والبوابات قلصت الفرصة المتاحة للزراعة، لها تأثير سلبي على الممارسات الزراعية وسبل العيش الريفية.

Landscaped terracing in Husan
Photo by JCTordai

## الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية:

في شهر تموز 2004, أصدرت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري للجمعية العامة للأمم المتحدة حول بناء جدار الفصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أشار هذا الرأي إلى أن لإسرائيل الحق في حماية مواطنيها من أعمال العنف, لكن يجب على الإجراءات التي تتخذها أن تتفق مع القانون الدولي ومع التزاماتها كسلطة احتلال. ووفقاً لذلك, توصل هذا الرأي إلى أن بناء الجدار غير قانوني ويجب أن يتوقف, نظراً للأضرار واسعة النطاق التي سببّها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وطلبت المحكمة من إسرائيل تفكيك المقاطع التي تم بناؤها وإلغاء جميع القوانين التنظيمية وتقديم التعويضات عن جميع الأضرار التي ألحقها بناء الجدار. وقد أعادت الجمعية العامة التأكيد على هذا الرأي بأغلبية ساحقة[50].

مقتطفات مما توصلت إليه:

"تبقى الحقيقة أن على إسرائيل مواجهة الهجمات العشوائية والأعمال العدائية الدامية التي ترتكب ضد مواطنيها. وإن لها الحق, والواجب بالتأكيد, بالرد من أجل حماية حياة مواطنيها. وإن الإجراءات التي تتخذ لا بد أن تتفق مع القانون الدولي الساري." (الفقرة 141)

"... إن وقف هذه الانتهاكات يستلزم البدء الفوري بتفكيك مقاطع الجدار التي تم بناؤها في الأراضي الفلسطينية المحتلة, بما فيها القدس الشرقية والمناطق التي حولها. وإن إسرائيل ملزمة بأن تلغي أو تبطل على الفور جميع القوانين التنظيمية والتشريعية التي اعتمدت من أجل بناء الجدار وإقامة النظام المرتبط به, ويجب عليها تقديم التعويض أو أي شكل من أشكاله للسكان الفلسطينيين..." (الفقرة 151)

| المنطقة وعدد السكان | عمليات الهدم والتشريد | الخدمات | الحياة اليومية | أراضي القرية المتضررة بسبب الجدار المخطط له والمستوطنات |
|---|---|---|---|---|
| الولجة 2,041 | تدمير 23 :منزلا و 12منشأة زراعية؛ وتدمير خزانين خلال بناء الطريق الالتفافي<br>أوامر هدم معلقة ضد46 منزل | عيادات :لا يوجد مرافق صحية<br>مدارس :مدرسة ثانوية في بيت جالا أو بيت لحم<br>القمامة :تلقى في دار صلاح على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له<br>شرطة السلطة الفلسطينية :تنسيق مع السلطات الإسرائيلية، ومرافقة الجيش الإسرائيلي لدخول الشرطة الفلسطينية المسلحة إلى القرية | اقتصاديا :لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية 4 :محال تجارية .اللحوم ومنتجات الألبان من بيت لحم<br>حركة التنقل :ما يقرب من 1,200 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | ما يقرب من5,000 – 4,000 دونم من أراضي القرية على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له |
| بتير 3,967 | تدمير :لا يوجد<br>أوامر هدم معلقة ضد 7 منازل | عيادات :عيادة .الطبيب موجود ست مرات في الأسبوع.<br>مدارس :مدرسة ثانوية<br>القمامة :تلقى في يطا على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له<br>شرطة السلطة الفلسطينية :كما أعلاه | اقتصاديا :لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية :ما يقرب من 20 محلا تجاريا صغيرا .اللحوم ومنتجات الألبان من بيت لحم والخليل<br>حركة التنقل :ما يقرب من 2,000 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | ما يقرب من 3,000 دونم من أراضي القرية على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له |
| حوسان 5,551 | تدمير 10 :منازل و 25خلية نحل، و 20حظيرة للحيوانات، وخزان<br>أوامر هدم معلقة ضد منزلين | عيادات :عيادة .الطبيب موجود أربع مرات في الأسبوع .معدات إسعاف أولي متوفرة فقط<br>مدارس :مدرسة ثانوية<br>القمامة :تلقى في يطا على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له<br>شرطة السلطة الفلسطينية :كما أعلاه | اقتصاديا :لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية :ما يقرب من 160 محلا تجاريا صغيرا .اللحوم ومنتجات الألبان من بيت لحم<br>حركة التنقل :ما يقرب من 2,000 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | ما يقرب من 2,500 دونم من أراضي القرية على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له<br>أمور أخرى :فرص محدودة للنمو الطبيعي باستثناء التوسع العمودي |
| وادي فوكين 1,168 | تدمير :لا يوجد<br>أوامر هدم معلقة ضد6 خزانات، أوامر إلى 40 مزارعا لإزالة أعمال إعادة تأهيل على أراضيهم | عيادات :عيادة .الطبيب موجود مرتين في الأسبوع .عيادة متنقلة مع طبيب ثلاث أيام في الأسبوع .كافة السكان مسجلين كلاجئين مع استخدام مرافق الصحية والمدرسية لمخيم الدهيشة في بيت لحم<br>مدارس :مدرسة ثانوية<br>القمامة :تلقى في يطا خارج مسار الجدار المخطط له<br>شرطة السلطة الفلسطينية :كما أعلاه | اقتصاديا :لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية :يتسوق الناس في بيت لحم .توزع الأونروا إلى 200 عائلة<br>حركة التنقل :ما يقرب من 350 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | ما يقرب من 2,000 دونم من أراضي القرية على الجانب الآخر من مسار الجدار المخطط له<br>أمور أخرى :مياه الصرف الصحي غير المعالجة من مستوطنة بيتار عليت تتسرب إلى الأراضي<br>أمور أخرى :فرص محدودة للنمو الطبيعي باستثناء التوسع العمودي |
| نحالين 6,827 | تدمير 4 :منازل<br>أوامر هدم معلقة ضد10 منازل، أوامر إلى 6 مزارعين لإزالة أعمال إعادة تأهيل على أراضيهم | عيادات :عيادة .طبيب ومحلل موجود أربع أيام في الأسبوع.<br>مدارس :مدرسة ثانوية<br>القمامة :تلقى في يطا خارج مسار الجدار المخطط له<br>شرطة السلطة الفلسطينية :كما أعلاه | اقتصاديا :لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية :ما يقرب من 70 محلا<br>حركة التنقل :ما يقرب من 1100 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | لن تخسر أراض لصالح الجدار<br>أمور أخرى :مياه الصرف الصحي غير المعالجة من مستوطنة بيتار عليت تتسرب إلى الأراضي تلوث نبعا و 15دونما من الأراضي<br>أمور أخرى :سيتم تركيب خطوط كهرباء عالية الضغط حول القرية لربط المستوطنات |
| خلة زكريا<br>خلة بلوطة<br>خلة عفانة<br>ما يقرب من 600 | تدمير: 7 منازل وخزانين<br>أوامر هدم معلقة ضد 62 منزلا، وحظيرتين للحيوانات | عيادات: عيادة. طبيب وممرض مرة في الأسبوع. العيادة مجهزة بالأساسيات فقط (ينتهي المشروع في شهر كانون الأول 9002)<br>مدارس: مدرسة أساسية للصف السادس. وبعد ذلك يسير الطلبة سيرا على الأقدام مسافة 01-21 كم إلى مدرسة العروب<br>القمامة: لا يوجد خدمة جمع القمامة. يتم حرق القمامة على أطراف القرية<br>شرطة السلطة الفلسطينية: كما أعلاه | اقتصاديا: لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية: محل بقالة صغير<br>حركة التنقل: ما يقرب من 006 يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | لن تخسر أراض لصالح الجدار<br>أمور أخرى: لا يوجد فرص للتوسع. أولاد القرية ينتقلون إلى خارج القرية للزواج |
| الجبع 896 | أوامر هدم معلقة: ٨ منازل ومنشأتين زراعيتين، صفين دراسيين، ٣ خزانات و٠٠١ متر من أراضي الجدران الاستنادية | عيادات: غرفة صغيرة تستخدم كعيادة. طبيب مرة واحدة في الأسبوع.<br>مدارس: مدرسة ثانوية في صوريف<br>القمامة: يتم حرق القمامة على أطراف القرية<br>شرطة السلطة الفلسطينية: كما أعلاه | اقتصاديا: لا يوجد سوق للمنتجات داخل الجيب<br>الاحتياجات الأساسية: ٥ محال صغيرة<br>حركة التنقل: ما يقرب من ٠٠٢ يذهبون إلى بيت لحم أو الخليل يوميا | ما يقرب من ٩٠٠ دونم ستقع إلى غرب مسار الجدار المتوقع |

* Based on interviews with village councils

## دراسة حالة: أثر الجدار على النساء في قرية حوسان[51]

إن قرية حوسان البالغ عدد سكانها 5.500) هي إحدى المجتمعات التسع في بيت لحم التي سيعزلها مسار الجدار في غرب محافظة بيت لحم. لقد خسرت قرية حوسان العديد من أراضيها الزراعية بسبب إقامة المستوطنات والتوسع، وضعفت الزراعة التجارية, وأصبح الكثير من المزارعين يزرعون أراضيهم من أجل الاستهلاك المنزلي فقط وليس للتجارة. وقد أجريت دراسة شملت 172 امرأة لتحديد الآثار المحتملة للجدار على حياتهن إذا تم إكمال بنائه حسب ما هو مقرر, وقد وجدت الدراسة ما يلي:

- هناك علاقة وثيقة بين قرية حوسان ومدينة بيت لحم, حيث تتوفر معظم الخدمات في المنطقة الحضرية. وإن أغلبية النساء (96.5٪) لا يستطعن الحصول على جميع المستلزمات المنزلية من داخل قريتهن، وإن معظم النساء تخشى أن تصبح حركة التنقل صعبة أكثر, عقب إكمال بناء الجدار في منطقتهن.
- ومن المحتمل أن يسبب الجدار ارتفاعا في معدلات الفقر والبطالة، وذكرت النساء اللاتي تمت مقابلتهن أن أزواجهن الذين كانوا يعملون في إسرائيل انخفض عددهم بنسبة 67.5٪ منذ بناء الجدار في المنطقة الشمالية لمحافظة بيت لحم.
- إن الغالبية العظمى من النساء (96.9٪), اللاتي أجريت معهن مقابلات, أنجبن أولادهن في المرافق الصحية في مدينة بيت لحم، وأشارت غالبيتهن (87.8٪) إلى أن الأطباء لم يكونوا موجودين وقت الحالات الطارئة في فترة الليل.
- هناك 42 امرأة تكملن التعليم العالي, من بينهن 28 امرأة تدرسن خارج القرية، ولدى إكمال بناء الجدار ستواجه تلك النساء صعوبة في الوصول إلى مدارسهن وجامعاتهن، لأنه غير مقبول للنساء اللاتي تعشن في المناطق الريفية أن يصلن البيت في وقت متأخر مهما كانت العوائق (عدم توفر وسيلة نقل أو وجود حواجز طيارة أو بسبب الالتفافات أو أي عائق آخر).
- ذكرت 87.5٪ من النساء أن أولادهن يذهبون إلى مدينة بيت لحم من أجل حضور الدورات التعليمية التكميلية, خاصة للاستعداد لامتحانات الثانوية العامة من أجل الحصول على علامات جيدة لإكمال التعليم الجامعي والحصول على وظيفة.
- بسبب أعمال بناء الجدار الجارية, اضطر القرويون لتغيير طريقهم للوصول إلى مدينة بيت لحم, مما يكلفهم وقت أكثر ويدفعون نقود أكثر. وإن 55.8٪ فقط من الذين شملهم المسح يزورون أقاربهم الذين يعيشون خارج القرية, وذلك بسبب الصعوبات التي يواجهونها عند السفر من وإلى القرية.
- ولأن النساء عادة ينتقلن إلى بيوت أزواجهن عند الزواج, فإن الأغلبية (98.3٪) تفضلن أن تتزوج بناتهن من قرية حوسان بدلاً من القرى الأخرى أو من مدينة بيت لحم كي أن يضمن البقاء معهن على اتصال دائم.

# القسم 3: قيود إدارية وجغرافية في القسم الشرقي

### البحر الميت, المناطق العسكرية والمحميات الطبيعية:

هناك مساحات واسعة من الأراضي في شرقي محافظة بيت لحم أعلنت إسرائيل عنها أنها مناطق عسكرية مغلقة أو محميات طبيعية, حيث أن دخول الفلسطينيين إليها أو استخدامهم لها محظور أو مقيد[52]. وبالرغم من أن صحراء يهودا تمثل تحدياً للتوسع في بيت لحم إلى الشرق والجنوب الشرقي, فإن هذه القيود تعيق مزاولة الأنشطة الاقتصادية الهامة مثل الرعي (انظر إلى المربع).

إن نشاطات السياحة البيئية – بما فيها المناظر الطبيعية الصحراوية والمساكن الطبيعية في وادي كيدرون ووادي خريطون ودير مار سابا – غير مستغلة، وإن عدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى ساحل البحر الميت, الذي يبلغ طوله 32 كيلومترا، والذي يشكل الجزء الشرقي لمحافظة بيت لحم, يحد من إمكانية التنمية السياحية والصناعية لهذا المكان الجذاب والفريد من نوعه[53].

## البدو في بيت لحم[54] :

Photo by JCTordai

هناك مجتمعات صغيرة من البدو تقيم في جنوب شرق محافظة بيت لحم على حدود الصحراء. إن هذه الجماعات من البدو مستقرة، وتعيش في خيام أو أكواخ أو بيوت إسمنتية، ومنهم أفراد قليلون يتنقلون مع القطيع من أجل الرعي الموسمي.

إن البدو في بيت لحم يتعرضون لضغوط حيث تواجه بعض المجتمعات خطر هدم مساكنها ومآوي حيواناتها بسبب عدم وجود تراخيص بناء. وفي المنطقة ج اعتدى الجيش الإسرائيلي على مراعيهم، وأعلنت إسرائيل أن هذه المراعي هي محميات طبيعية. وساهمت سلسلة موجات الجفاف، وزيادة أسعار العلف في جميع أنحاء العالم في تهميش الرعي كوسيلة للحياة، وأصبحت المياه باهظة الثمن بسبب الجفاف وتكاليف النقل عبر الطرق الصعبة. إن المجتمعات التي كانت تعتمد على مياه الأمطار إلى حد كبير في الماضي، هي الآن بحاجة لشراء المياه على مدار السنة من أجل الناس والماشية. وإن صعوبة الوصول إلى مناطق الرعي أدى إلى زيادة الاعتماد على العلف، ولكن أسعار العلف زادت أيضاً، وغرق الرعاة في الدين، وقد دفعت هذه الضغوط الرعاة إلى بيع قطعانهم، ما يهدد قدرتهم على الاستمرار في العيش على هذه الأراضي.

إن قرية الرشايدة في جنوب محافظة بيت لحم التي يقطنها 50 عائلة، من ضمنها 47 عائلة مسجلة لدى الأونروا على أنها من اللاجئين، وكان تم ترحيلها من منطقة قريبة من عين جدي عام 1948.

في حين قام جيش الدفاع الإسرائيلي خلال العامين الماضيين بهدم نحو 30 مبنى فيها بسبب عدم وجود تراخيص بناء. ويذكر أهالي هذه القرية أن هناك انخفاضا في عدد الحيوانات المجترة الصغيرة من 8.000 إلى أقل من 5.000 خلال السنوات الثلاثة الماضية، وإن تكلفة نقل المياه إلى القرية هي 25 شيكل للمتر المكعب الواحد من الماء.

## المستوطنات والطريق الالتفافي رقم 356 :

إن مستوطنات غوش عتسيون الشرقية, تقوع ونوكديم ومعاليه عاموس في الجنوب، أخذت بالتوسع في بيت لحم شرقاً: ففي عام 2004 أنشيء طريق التفافي جديد لمصلحة تلك المستوطنات لضمان سهولة وصولهم إلى القدس. بالإضافة إلى ذلك، فإن محاولات المستوطنين المستمرة لإعادة احتلال موقع القاعدة العسكرية المخلاة "شديما" شرق بيت ساحور، تمثل عائقاً لخطط البلدية التي تهدف إلى تطوير الخدمات الترفيهية والصحية، وهذه المنطقة المعروفة بإسم عش الغراب تم إخلاؤها من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي في شهر نيسان 2006، لكن هناك جماعة من المستوطنين يحاولون استرجاع الموقع وفي نيتهم إنشاء مستوطنة فيه.

يذكر أنه لم يتم إعادة هذه الأرض لبلدية بيت ساحور, وإنها لا تزال تعتبر منطقة مغلقة، لكن نظراً لعدم توفر أماكن عامة, عام 2007، قامت البلدية ببناء حديقة عامة على حوالي 100 دونم من الموقع, وقد شملت مرافق رياضية وبرجا للتسلق ومقصفا. ومولت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المشروع جزئياً، وافتتحت الموقع في شهر شباط 2008.

ولدى البلدية مشروع آخر، وهو بناء مستشفى تخصصي للأطفال في هذا الموقع ستموّله مؤسسة "كير" العالمية وهي مؤسسة خيرية أمريكية، وسيتم افتتاح هذا المستشفى بحلول عيد الميلاد 2009، وسيكون في هذا المستشفى 65 سريرا وسيقدم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقات الجسدية من جميع مناطق الضفة الغربية[55].

Mar Saba Monastery
Photo by Kathrine Fauske

# الحفاظ على التراث والسياحة في بيت لحم

Photo by Patrick Zoll

إن مدينة بيت لحم, مهد السيد المسيح، تربطها علاقة مع 52 مدينة من جميع أنحاء العالم، وتعتبر السياحة والحج عماد الاقتصاد فيها، حيث تتوفر فرص العمل في الفنادق والمطاعم ووكالات السياحة والسفر وفي مصانع الحرف اليدوية. إن جزء من مشروع بيت لحم 2000 هدف إلى تحضير المدينة للألفية الجديدة، وقد تم استثمار الإيرادات المنتظرة من عملية السلام أوسلو (نحو 300 مليون دولار) في بيت لحم. لكن تراجعت السياحة تراجعاً كبيراً منذ بداية الانتفاضة الثانية في أيلول 2000، بسبب نظام الإغلاق وإعادة احتلال بيت لحم عام 2002، وبسبب بناء الجدار وعدم وجود تراخيص للمرشدين السياحيين المحليين. وفي عام 2004، كان مجموع عدد العاملين في الفنادق 95 بالمقارنة مع 393 في عام 2000.

لقد ارتفع عدد السياح بشكل ملحوظ في عام 2008 حيث وصل إلى أكثر من 800.000 سائح أجنبي, وذلك بفضل جهود الكنائس ومؤسسات الحج التي تشجع على زيارة بيت لحم. لكن تعزى الكثير من هذه الزيادة إلى عدد السياح الكبير جداً في فنادق القدس، حيث يقومون بزيارات قصيرة إلى بيت لحم، ويبقى حوالي 45٪ منهم لمدة ليلة واحدة في فنادق بيت لحم, ما يساهم في دعم الاقتصاد المحلي[56].

وعلاوة على ذلك، تستفيد بيت لحم من السياحة الداخلية بشكل قليل, حيث بلغ عدد الفلسطينيين الزائرين عام 2008 (65.000) زائر فقط، وفي نفس العام كان عدد الزوار الفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل حوالي 15.000 زائر.

إن فوائد السياحة تقتصر على عدد قليل من مواقع الحج في المنطقة الحضرية في بيت لحم, بصفة خاصة, كنيسة المهد وحقل الرعاة. وإن عددا قليلا من السياح الأجانب يزورون المواقع والمعالم التاريخية الموجودة في المدينة أو في المناطق القريبة, مثل برك سليمان في أرطاس. في حين إن المناطق الطبيعية في غرب محافظة بيت لحم, مثل المخرور ووادي فوكين[57], غير معروفة للسياح الأجانب، كما لا يعرفون الصحراء وشبه الصحراء في الشرق. كما أن المهرجانات التي تحتفل بالمنتجات المميزة من القرى المحلية – الخس في أرطاس، المشمش في بيت جالا، الفقوس في بيت ساحور، العنب في الخضر، والباذنجان في بتير، ومهرجان الزيتون السنوي في مدينة بيت لحم, لا يحضرها السياح الأجانب. وفي كل الأحوال، فإن استمرار فرض القيود وبناء الجدار يجعل من الصعب وضع نهج شامل للحفاظ على التراث والسياحة في محافظة بيت لحم[58].

# الخاتمة

لقد تم تقليص الحيز المتاح للكيان الفلسطيني في محافظة بيت لحم بشكل كبير بسبب الإجراءات الإسرائيلية، مثل استمرار توسيع المستوطنات الإسرائيلية والبؤر الاستيطانية، وبناء الجدار، وتقسيم معظم مناطق محافظة بيت لحم كالمنطقة ج، وبسبب صرامة قوانين البناء الإسرائيلية. إن هذه الإجراءات عملت على تخفيض مجالات التنمية في بيت لحم وحدّت من فرص الحصول على الموارد وقطعت الصلات التاريخية بين بيت لحم والقدس وقيدت احتمالات التوسع السكاني والصناعي في المنطقة الحضرية. إن الدعامات الأساسية التقليدية للاقتصاد في محافظة بيت لحم، مثل العمل في إسرائيل والسياحة والزراعة والرعي والقطاع الخاص، قد ضعفت، وإن استمرار هذه الإجراءات الإسرائيلية سيعرّض مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة بيت لحم للخطر.

وبما أن من واجب إسرائيل ضمان سلامة وأمن مواطنيها بالرد على الهجمات التي ينفذها الفلسطينيون، فيجب على الخطوات التي تتخذها أن تتفق مع القانون الدولي، ويجب أن لا تتسبب بالضرر على المدى البعيد للسكان الفلسطينيين المحليين. لكن معظم البنى التحتية الإسرائيلية، خاصة المستوطنات والبؤر الاستيطانية وجدار الفصل، أنشئت من أجل مصلحة السكان الإسرائيليين، وليس لمصلحة المجتمع الفلسطيني المحلي.

كما أنه من الممكن اتخاذ خطوات لمنع المزيد من التدهور، لكن العديد من الإجراءات الإدارية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية عكسية، وإن مسار جدار الفصل لم يكتمل بعد. وهناك خطوات مثل وقف أعمال بناء ما تبقى من الجدار في الضفة الغربية، وفتح مناطق عسكرية مغلقة ومحميات طبيعية من أجل التنمية الفلسطينية المستدامة، والنداء الدولي لتجميد بناء المزيد من المستوطنات أو توسيعها أو الإعلان عن أراض على أنها "أراض تابعة للدولة" من الممكن أن تعيد أجزاء من الأراضي التي فقدت وأن تحسّن الوضع الاقتصادي والإنساني في بيت لحم.

وعلى المدى البعيد، فإن مثل هذه الخطوات الفورية يمكن أن تساهم في ضمان امتثال إسرائيل للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، ومن الممكن أن تكون هذه الخطوات أساس التسوية السياسية الدائمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

# الهوامش

1. ركز تقرير سابق لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية حول بيت لحم على تبعات نظام الإغلاق على المنطقة المدنية من بيت لحم، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية_ اليونسكو: تكاليف النزاع: الوجه المتغير لبيت لحم، كانون أول 2004.
2. فيما يتعلق بالمستوطنات، تحظر المادة 49 من ميثاق جنيف الرابع على القوة المحتلة نقل سكانها المدنيين إلى منطقة قامت باحتلالها. لقد تم تأكيد الوضع غير القانوني للمستوطنات الإسرائيلية من قبل مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومحكمة العدل الدولية.
3. تشمل الكتلة الاستيطانية "غوش عتصيون" على جزء صغير من الأرض التي كانت بملكية يهودية قبل عام 1948 .
4. أريج، الوضع الجغرافي والسياسي لمحافظة بيت لحم، تموز 2007 ، صفحة 10.
5. يورد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2007 الرقم 176,235 كمجموع السكان الفلسطينيين في بيت لحم.
6. وفقا للاتفاق الإسرائيلي-الفلسطيني للمرحلة الانتقالية حول الضفة الغربية وقطاع غزة (أوسلو 2) عام 2005 ، والذي خصص أصلا لفترة خمس سنوات، تم نقل السيطرة الأمنية والمدنية كاملة إلى السلطة الفلسطينية على المناطق الفلسطينية المخصصة كمنطقة "أ". وحددت سيطرة مدنية تامة وأمنية مشتركة مع إسرائيل في المنطقة "ب". تشكل المنطقتين "أ" و "ب" سوية ما يقارب 40 بالمائة من مناطق الضفة الغربية. واحتفظت إسرائيل بالسيطرة الأمنية والسلطة على التخطيط والبناء في المنطقة "ج"، ما يشكل تقريبا 60 بالمائة من مساحة الضفة الغربية.
7. تنص اتفاقية أوسلو "منطقة القبر، بالإضافة إلى الطريق الرئيسي المؤدي من القدس إلى القبر، سيكون تحت المسؤولية الأمنية الإسرائيلية، فيما ستستمر حرية الحركة للفلسطينيين على الطريق الرئيسي (اتفاقية أوسلو الثانية، ملحق رقم 1، المادة السابعة، قسم 7).
8. أنظر تقرير أوتشا: بيت لحم: تكاليف النزاع، ص. 11
9. طبقا للسيد زغبي زغبي، مدير المركز الفلسطيني لحل النزاعات، "يفصل الجدار العائلات عن أراضيهم ومزارعهم التي قاموا برعايتها جيلا بعد جيل. نقص الأراضي المتوفرة لبناء المساكن وللحدائق العامة يضيف إلى مشاعر فقدان الأمل بالمستقبل". (مقابلة، 3 كانون الأول، 2008). طبقا لمحافظ بيت لحم السيد صلاح التعمري، أدى الجدار إلى آثار سلبية على الشباب، انه منظر بشع ويقيد ويعيق الأمل – لا تستطيع أن تحيي الأمل أمام جدار بعلو عشر أمتار". (مقابلة، 4 كانون الأول 2008).
10. دونم واحد يعادل 1,000 متر مربع.
11. أريج: خنق مدينة بيت جالا، نيسان 2008.
12. أطلقت مؤسسة الرؤية العالمية الدولية حملة كمحاولة لوقف فقدان ارض المخرور من قبل مزارعي بيت جالا. انظر: http://meero.worldvision.org/video/ againstthewall.mov
13. مقابلة مع المهندسة المعمارية السيدة سامية زيت خيلية، بلدية بيت جالا، 18 كانون الأول 2008.
14. جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني: تغييرات على مساحة الأراضي المزروعة (كم مربع) على أساس الري والمحافظة 2004-2007 تتوافق وزارة الزراعة مع نتائج وبيانات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني فيما يتعلق بتناقص الاعتماد على الزراعة. (مقابلة، 23 آذار 2009).
15. المعلومات توفرت من قبل مكتب الاونروا للعمليات في الضفة الغربية ومجلس الكنائس العالمي، برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل.
16. بالرغم من وجود جامعة عريقة في بيت لحم، فإن الجامعة لا تمنح درجات في تخصصات مثل الطب أو الهندسة أو القانون.
17. إحصائيات من مكتب التنسيق والاتصال التابع لمحافظة بيت لحم. يتضمن الرقم تجديد التصاريح القائمة.
18. بالمعدل يتم تحويل 3,000 مريض من قبل وزارة الصحة الفلسطينية إلى مستشفيات القدس الشرقية كل عام وكثير من المرضى بدون تحويل يلجأون إلى هذه الرعاية كل عام. اوتشا: الأثر الإنساني لجدار الضفة الغربية على التجمعات السكانية الفلسطينية: تقرير محدث رقم 7، القدس الشرقية، حزيران 2007، ص. 25
19. برنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل: تقرير خاص، حاجز رقم 300، النتائج الرئيسية مبنية على بيانات إحصائية من العام 2008، كانون الثاني 2009. طبقا للبرنامج، ما يقرب من 2,500 شخص، معظمهم من العمال، يعبرون في ساعات الصباح.
20. طبقا لبرنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، يتم تشغيل 2 من أصل 3 آلات لفحص المعادن و3 إلى خمس مسارات من أصل 12 مسارا لفحص بطاقة الهوية

في اليوم الاعتيادي.

21. مكتب عمليات الاونروا في الضفة الغربية، وطبقا لبرنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، في اليوم العادي، فإن العبور يستغرق ما يقرب من ساعة ونصف، في حال وقف الشخص على الطابور الساعة الرابعة والنصف صباحا.
22. القضية الأخيرة ما زالت معلقة.
23. الحق: قرية النعمان: حالة دراسية للترانسفير القصري غير المباشر، 2006.
24. معدل تكلفة إنتاج كيلوغرام من العنب كان يصل إلى 2,5 شيكل في حين كان يصل سعر العنب عند بيعه في إسرائيل إلى 5 شيكل للكيلوغرام الواحد.
25. القيود تتضمن الجدار، تقييد إمكانية الوصول إلى الأسواق الإسرائيلية، تزايد الصعوبات في الوصول إلى الأراضي داخل حدود المستوطنة والمضايقات من المستوطنين.
26. على مر الأعوام، قامت حكومة إسرائيل بتصنيف مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية "كأراضي دولة" ومن ثم تم تخصيص هذه الأراضي لغرض بناء المستوطنات.
27. طبقا للسلطات الإسرائيلية، سيكون هناك عدد من إجراءات حسن النوايا عبر السماح لدخول غير محدود للفلسطينيين المسيحيين من يهودا والسامرة (الضفة الغربية) إلى إسرائيل للمشاركة في الاحتفالات الدينية والزيارات العائلية خلال الفترة بين 1 نيسان لغاية 15 أيار 2009. وقد تم إصدار ما يقرب من 10,000 تصريح لهذا الهدف في بيت لحم. الناطق الرسمي باسم الجيش الإسرائيلي، 6 نيسان، 2009.
28. لمزيد من المعلومات الرجاء الرجوع إلى اوتشا، تكاليف النزاع، 2004.
29. كانت هنالك خطط في التسعينيات لبناء إستاد على ارض في بيت لحم بالقرب من الطنطور التي تم ضمها بشكل أحادي الجانب من قبل إسرائيل لصالح الحدود البلدية الموسعة للقدس لكن السلطات الإسرائيلية رفضت الطلب.
30. مقابلة مع الدكتور فكتور بطارسة، رئيس بلدية بيت لحم، بتاريخ 3 كانون الأول 2008، والدكتور سمير حزبون، رئيس غرفة تجارة بيت لحم، بتاريخ 4 كانون الأول 2008.
31. مقابلة مع رئيس بلدية بيت فجار السيد أحمد عبدالله جابر ثوابته والطاقم، بتاريخ 5 نيسان 2009
32. 24 الآلة ما زالت محتجزة لدى الجيش الإسرائيلي. وفي بعض الأحيان، كان يتم احتجاز الآلة لمدة تصل إلى 8 أعوام قبل إصدار غرامة عالية على أصحاب الآلة.
33. يجب وضع المنتجات في قواعد خشبية. لا يجب أن تعلو المنتجات المرتبة عن 160 سم. الأعمال التجارية في بيت فجار تواجه مشاكل في تلبية هذا الشرط حيث لا تتسع الحجار والرخام داخل القواعد الخشبية.
34. أن تحويل حركة السير الفلسطينية باتجاه الشرق سيفترض بالضرورة زيادة في التكلفة والزمن للسفر لسكان بيت لحم إلى الخليل، بما يتضمن الطلبة الملتحقين بجامعة البوليتيكنيك وكلية العروب الزراعية، وما يقرب من 2,400 مريض الذي يزورون مستشفى الأهلي والمستشفى الحكومي في الخليل سنويا.
35. في المسارات الرسمية السابقة للجدار، تم إحاطة قرى بتير، وحوسان ونحالين الفلسطينية بجدار داخلي إلا أن هذا لم يظهر على المسار الرسمي الأخير كما نشر على الموقع الالكتروني التابع لوزارة الدفاع في نيسان 2006. انظر HYPERLINK "http://www.seamzone.mod.gov.il"www.seamzone.mod.gov.il
36. 37 الفقرة 7 من مادة 49 لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأفراد المدنيين في زمن الحب، 12 آب، 1949: " لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتله"
37. أنظر على سبيل المثال المواد 46 و 55 من الاتفاقية الرابعة فيما يتعلق باحترام قوانين وعادات الحرب على الأرض والملحق: تعليمات بخصوص القوانين والعادات خلال الحرب على الأرض، لاهاي، 18 تشرين الأول 1907؛ أنظر أيضا المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة فيما يتعلق بحماية الأفراد المدنيين في زمن الحرب، 12 آب، 1949، وبكتيت "ملاحظة على اتفاقية جنيف الرابعة: "لذلك، فان الاحتلال الناتج عن الحرب، في حين يمثل الامتلاك الحقيقي لكافة المظاهر، فان ذلك لا يترتب عليه أي حق بالتخلص من الأرض". ص. 275
38. نفس المصدر.
39. قرار 465 (1980) تبناه مجلس الأمن الدولي خلال الجلسة رقم 220 بتاريخ 1 آذار 1980.
40. حركة السلام الآن: خطط وزارة الإسكان للضفة الغربية، آذار 2009، ص. 1. طبقا لخريطة الطريق، أعطت الحكومة الإسرائيلية التزامات بوقف كافة النشاطات التوسعية الاستيطانية، بما فيها النمو الطبيعي، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار 2001. وتم إعادة التأكيد على هذه الالتزامات خلال مؤتمر انابوليس في شهر

تشرين الثاني 2007.

41.

42. حركة السلام الآن: خطط وزارة الإسكان للضفة الغربية، آذار 2009، ص. 9-7.

43. بيتسيلم: خطط توسيع المستوطنات، 27 شباط، 2009.

44. حركة السلام الآن: خطط وزارة الإسكان للضفة الغربية، ص. 5.

45. عاموس هآريل: يتوقع أن توافق وزارة الدفاع على بناء 80 وحدة سكنية في المستوطنة، هآرتس، 23 آذار 2008.

46. حركة السلام الآن: أوامر مصادرة أراض جديدة أصدرت خلال عملية غزة، شباط 2009، ص. 1.

47. نفس المصدر السابق.

48. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية, تركيز خاص: بعد ثلاث سنوات: الأثر الإنساني للجدار منذ الرأي الصادر عن محكمة العدل الدولية, تموز 2007. http://www.ochaopt.org/documents/ICJ4_Special_Focus_July2007.pdf في شمال الضفة الغربية, يتعين على سكان "منطقة التماس" أن يحصلوا على تصريح "مقيم دائم" من أجل البقاء في منازلهم. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أنه لا يتوجب على سكان محافظة بيت لحم أن يحصلوا على مثل هذه التصاريح.

49. وفقاً لمسح أجرته الأونروا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لـ 67 موقع في شمال الضفة الغربية, إن أقل من ٪20 من المواطنين الذين اعتادوا أن يزرعوا أراضيهم في المنطقة المغلقة قبل إنهاء بناء الجدار حصلوا الآن على تصاريح. الأونروا / مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية, تركيز خاص: بوابة الجدار ونظام التصاريح على مدى أربع سنوات: الأثر الإنساني في شمال الضفة الغربية, تشرين الثاني 2007. http://www.ochaopt.org/documents/OCHA_SpecialFocus_BarrierGates_2007_11.pdf لقد تكرر هذا الرقم في مسح لاحق أجري في نفس المجتمعات في أيار-حزيران 2008.

50. 50 القرار ES-10/15 الذي تبنته الجمعية العامة, "الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية حول العواقب القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة, بما فيها القدس الشرقية والمناطق التي حولها" 2 آب 2004.

51. من "أثر جدار الضم والتوسع على النساء في قرية حوسان بمحافظة بيت لحم", نسرين عدنان شقير, رسالة لنيل درجة الماجستير في التنمية والتعاون الدولي, جامعة بيت لحم, 2008. استخدمت بإذن من المؤلفة.

52. انظر إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية, الأثر الإنساني للمستوطنات الإسرائيلية والبنى التحتية الأخرى على الفلسطينيين في الضفة الغربية, تموز 2007, صفحة 42-45. بموجب مذكرة واي ريفر عام 1998, هناك أراض من الضفة الغربية مساحتها 16.665 هكتارا تقع في شرقي محافظة بيت لحم, سلمت للسلطة الفلسطينية باعتبارها مناطق خضراء أو محميات طبيعية: لكن لم يسمح للسلطة الفلسطينية أن تستخدم تلك المناطق. (مقابلة مع السيد صلاح التعمري, محافظ بيت لحم, 4 كانون الأول 2008).

53. "من الضروري التأكيد على أن البحر الميت ظاهرة طبيعية وفريدة. إن إسرائيل تستغل هذا المصدر بشكل مكثف, خاصة في منطقة الجنوب...من أجل كل من الصناعة الكيميائية (مصنع البحر الميت) والسياحة. وإن هذان النشاطان الاقتصاديان يخلقان الكثير من فرص العمل ويوفران عائدات كبيرة من العملات الأجنبية". بتسيليم, مصادرة الأراضي, أيار 2002, صفحة 96.

54. مكتب الأونروا الإقليمي في الضفة الغربية.

55. مقابلة مع رئيس بلدية بيت ساحور, السيد هاني الحايك, 18 كانون الأول 2008.

56. مقابلة مع السيد ماجد اسحق, وزارة السياحة والآثار, بيت لحم, 4 كانون الأول 2008.

57. وصفت المدرجات الزراعية القديمة بأنها "مشهد ثقافي فريد يستحق أن يعتبر من التراث العالمي"، ووفقاً لمسؤول منظمة أصدقاء البيئة في الشرق الأوسط, جدعون برومبيرغ. روري مكارثي: جدار الفصل الإسرائيلي والمستوطنات تترك أهالي القرى في الضفة الغربية بلا مأوى, صحيفة الغاردين, 30 تشرين الأول 2006.

58. مقابلة مع السيد عصام جحا, مدير مركز حفظ التراث الثقافي, 18 كانون الأول 2008.

للنص بالغة الانكليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_bethlehem_shrinking_space_may_2009_english.pdf

النسخة بالغة الانكليزية هي الملزمة.

الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

ص.ب. 38172
القدس الشرقية 91386
www.ochaopt.org

هاتف: 582 9962 – 02 972+
فاكس: 582 5841 – 02 972+
ochaopt@un.org


Photo by JC Tordai